

Distr.: Limited
18 May 2017
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ٦٢ (أ) من جدول الأعمال
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي:
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إكوادور*: مشروع قرار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإلى جميع قراراتها اللاحقة، بما فيها القرار ٢٩٥/٧٠ <http://undocs.org/ar/A/RES/69/290> المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، المعنونة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفرضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين.



وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ والمعنون "خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)"، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيمة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تؤكد التحديات الخاصة التي تواجهها أشد البلدان ضعفا، بما فيها البلدان الأفريقية،

وإذ ترحب باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣ في دورته العادية الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ باعتبارها استراتيجية الاتحاد الأفريقي الطويلة الأجل التي تؤكد على التصنيع وعمالة الشباب وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والحد من أوجه عدم المساواة؛

وإذ ترحب أيضا باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطة السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي توضح المشاريع الأفريقية الرئيسية الرائدة، وبرامج المسار السريع، والمجالات ذات الأولوية، والأهداف المحددة، والاستراتيجيات وتدابير السياسة العامة التي اتخذتها أفريقيا على كل المستويات من أجل دعم تنفيذ الخطة،

وإذ ترحب كذلك باعتماد اتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنعقدة في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥^(١)،

وإذ ترحب بانعقاد الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، المعقودة في مراكش، المغرب، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وإذ ترحب أيضا بإعلان مراكش للعمل،

وإذ تشير إلى الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٢)،

وإذ تشير أيضا إلى أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة تعوق تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، على نحو ما تم تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي

(١) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/CP.21، المرفق.

(٢) القرار ١/٦٣.

نصو إليه^(٣)، بما في ذلك أهمية الوفاء بجميع الالتزامات لدعم العمل في المجالات البالغة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا،

وإذ تحيط علماً بالإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للقادة الأفريقيين والدوليين والمعنون "نحو نخضة أفريقية: تجديد الشراكة من أجل نهج موحد للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٥ في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا"،

وإذ تلاحظ إعلان روما بشأن التغذية^(٤)، وكذلك إطار العمل^(٥)، الذي يتضمن مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات الطوعية في مجال السياسات العامة، وهي خيارات واستراتيجيات اعتمدت في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الذي عقد في روما في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لكي تستخدمها الحكومات عند الاقتضاء،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٥٩/٧٠ المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي أعلنت بموجبه الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٩٣/٦٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الذي أنشأت بموجبه آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وإذ تتطلع إلى تقديم التقرير الثالث من التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، الذي سيُعرض على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين،

وإذ تحيط علماً بالمنتديات ذات الصلة من قبيل الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال واجتماعه الثاني الرفيع المستوى الذي عقد في نيروبي خلال الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا بد في هذا الصدد من تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية، وإذ تضع في اعتبارها أيضاً ضرورة دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل التنمية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم الذي قدمه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية للشراكة الجديدة^(٦)،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يفهم المجتمع الدولي بجميع التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

(٣) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٤) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

- ١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام الموحد الرابع عشر^(٧)، وبالتقرير الثاني من التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا^(٨)؛
- ٢ - **تعيد تأكيد دعمها الكامل** لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٩)؛
- ٣ - **تؤكد من جديد** أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها (٢٠١٤-٢٠٢٣) وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكلاهما جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويوفران فرصة هامة كي تحقق أفريقيا التنمية التي تشمل الجميع وتؤدي إلى التحول وتحقيق الإنصاف، وإذ تؤكد في هذا الصدد أهمية تنفيذ الخطة ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ على نحو مترابط ومنسق؛
- ٤ - **ترحب** باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٧١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بإطار لشراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ وتهيب بالأمين العام أن يقدم، حسب الاقتضاء، دعماً يمكن التنبؤ به من أجل التنفيذ الكامل للإطار بفعالية وكفاءة؛
- ٥ - **ترحب أيضاً** بالبيان الوزاري المتعلق بموضوع "نحو نهج متكامل ومتسق إزاء تنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة" الذي اعتمد في الاجتماع المشترك التاسع للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقود في أديس أبابا يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛
- ٦ - **ترحب كذلك** باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٩٣/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ المتعلق بالعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥) وتطلب إلى الأمين العام أن يدعم، في حدود الموارد المتاحة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فيما تقدمه من مساعدة إلى الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في تنفيذ برامج العقد الثالث؛
- ٧ - **تعيد تأكيد التزامها** بتنفيذ الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية^(١٠) على نحو تام، حسبما جرى تأكيده في إعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية الذي اعتمد بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(١٠)؛
- ٨ - **تنوه** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وبالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتسلم في الوقت ذاته بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

(٧) A/71/189.

(٨) A/71/203.

(٩) A/57/304، المرفق.

(١٠) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٩ - **تحيط علماً** بالإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا الذي عقد في أبوجا في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات أبوجا صوب القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠، وتحيط علماً أيضاً بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): حول المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بحلول عام ٢٠٣٠، الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)^(١١) في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وتعيد تأكيد التصميم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وتوفير الرعاية والعلاج للمصابين بغرض كفالة خلو أفريقيا من تلك الأمراض، عن طريق تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والضرورة الملحة لتكثيف الجهود بشكل ملحوظ من أجل تحقيق هدف إتاحة برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم للجميع في البلدان الأفريقية، والتصميم على التعجيل بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، عن طريق تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير وتكثيف تلك الجهود، والتصميم على ضمان تعزيز الشراكة على الصعيد العالمي وزيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا عن طريق تعزيز النظم الصحية؛

١٠ - **تحيط علماً أيضاً** بقرار الاتحاد الأفريقي تمديد خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي بشأن المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي في التصدي للإيدز والسل والملاريا في أفريقيا في الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٠ من أجل التوصل إلى تنفيذها على نحو تام، وتلاحظ تشييط مبادرة رصد حالة الإيدز في أفريقيا باعتبارها منبرا أفريقيا رفيع المستوى للدعوة إلى العمل والمساءلة وتعبئة الموارد للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا، وتطلب إلى الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة أن يدعموا، حسب الاقتضاء وعلى نحو يتسق مع الالتزامات الدولية الأخرى، الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الأفريقية لتحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في خريطة طريق الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك توفير تمويل مستدام من مصادر متنوعة وزيادة مواءمة الأنظمة وتعزيز القدرات المحلية في مجال تصنيع المستحضرات الصيدلانية وتعزيز قيادة وإدارة جهود التصدي للأمراض المذكورة؛

١١ - **تحيط علماً كذلك** بالإعلان المتعلق بالقضاء على شلل الأطفال في أفريقيا، والمعنون "تركنتنا التاريخية إلى أجيال المستقبل"، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين، المعقودة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بما في ذلك الالتزام بتحقيق هدف القضاء على شلل الأطفال على الصعيد العالمي، وتدعو الجهات الإنمائية الشريكة، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، إلى دعم الجهود الأفريقية، التي تشمل مبادرات التحصين ومراقبة الأمراض؛

(١١) القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق.

١٢ - **تقرر** بالآثار الاجتماعية والاقتصادية الكاسحة لمرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، ومنها الآثار المترتبة على القدرة على توفير الخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية، وتعرب عن قلقها البالغ من احتمال حدوث انتكاسة، بسبب تفشي مرض إيبولا، فيما حققت البلدان المتضررة خلال السنوات الأخيرة من مكاسب في مجالات التنمية وبناء السلام والاستقرار السياسي وإعادة بناء البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعو إلى اتخاذ تدابير فعالة واستثمارات موجهة للتغلب على هذه الصعوبات ولدعم أولويات تحقيق الانتعاش، بما في ذلك أهمية وجود نظم قوية في مجال المراقبة والاستجابة، لا سيما في أكثر البلدان تضرراً، وذلك تمثيلاً مع نتائج المؤتمر الدولي بشأن التعافي من إيبولا الذي عقد في نيويورك في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥؛

١٣ - **تؤكد** أهمية تحسين صحة الأم والطفل، وترحب في هذا الصدد بالإعلان المتعلق بالقضاء على وفيات الأطفال ووفيات الأمومة التي يمكن تجنبها في أفريقيا، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والعشرين التي عقدت في مالابو يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

١٤ - **تؤكد من جديد** أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، وتمتعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف، وتكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في معرض صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتحدد الالتزام باعتماد وتعزيز سياسات سديدة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث التغيير من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على جميع المستويات، لكفالة مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والسبل والفرص المتاحة للمشاركة والاضطلاع بأدوار قيادية في الميدان الاقتصادي، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس والتمييز الجنساني بجميع أشكاله؛

١٥ - **ترحب** بإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحوّل الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، والإعلان المتعلق بتحقيق الأمن الغذائي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا، اللذين اعتمدهما مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والعشرين، وترحب كذلك باستراتيجية وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي لتسهيل أعمال التزامات مالابو المتعلقة بالزراعة لعام ٢٠١٤، الصادرة خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

١٦ - **تعرب عن القلق** من المضار الناجمة عن عواقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك على التنمية، ومن دلائل تفاوت الانتعاش وهشاشته وبطئه، وتدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي ساعدت على احتواء مخاطر وقوع خسائر شديدة وعلى تحسين ظروف الأسواق المالية والمحافظة على الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر التراجع، بما في ذلك التقلب الشديد في الأسواق العالمية وارتفاع معدلات البطالة، وبخاصة بين الشباب، وعدم القدرة على تحمل الدين في بعض البلدان، واتساع نطاق ضوابط المالية العامة، الأمر الذي يهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويبرز ضرورة إحراز مزيد من التقدم للحفاظ على الطلب

وإعادة موازنته عالمياً، وتؤكد ضرورة مواصلة بذل الجهود لمعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي وإصلاحه وتعزيزه مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن؛

١٧ - **تقرر** بأنه على الرغم من عودة النمو على الصعيد العالمي، لا بد من مواصلة تقوية الانتعاش الذي لا يزال متفاوتاً، وتؤكد الضرورة الملحة لتحقيق انتعاش كامل وغمو مطرد وسريع يتجسد في إيجاد فرص عمل جديدة وتأمين موارد الدخل وتحسين سبل كسب الرزق، وتعيد تأكيد ضرورة مواصلة تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا واتخاذ إجراءات للتخفيف من الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة في القارة؛

١٨ - **تلاحظ** أن النمو الاقتصادي السريع في بعض البلدان النامية كان له أثرٌ إيجابي في الجهود التي تبذلها القارة الأفريقية من أجل الحفاظ على النمو وتوسيع نطاقه على الرغم من أن تلك البلدان النامية ما زالت تواجه تحديات في مجال التنمية؛

١٩ - **تعرب عن القلق** إزاء التحديات المتزايدة التي يطرحها تغير المناخ والجفاف وتدهور التربة والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي والفيضانات وعواقبها الوخيمة على مكافحة الفقر والجوع، مما من شأنه أن يطرح مزيداً من التحديات الخطيرة التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة في أفريقيا؛

٢٠ - **تؤكد** الإمكانات الكبيرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط في تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة، وتكرر تأكيد التزامها بتعزيز التعاون الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية؛

٢١ - **تكرر التأكيد** على أن السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة لجميع البلدان، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تشغل حيزاً مركزياً في المساعي المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢٢ - **تعرب عن القلق** من ضآلة حصة أفريقيا من حجم التجارة الدولية مقارنة بغيرها، حيث تبلغ تقريباً ٣,٣ في المائة، وتعرب عن القلق كذلك لتزايد عبء الدين على بعض البلدان الأفريقية؛

٢٣ - **تعرب عن بالغ القلق** من انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة لأفريقيا في عام ٢٠١٦؛

٢٤ - **تدعو** البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى مواصلة جهودها من أجل تهيئة بيئة محلية تفضي إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة واجتذاب الاستثمار، بطرق منها تهيئة مناخ للاستثمار يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به تنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية، ترعاه مؤسسات قوية ويستند إلى سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي؛

٢٥ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي مصدرٌ رئيسي لتمويل التنمية وأنه يؤدي دوراً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة، بسبل منها إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر والجوع، وأنه يسهم في كفاءة مشاركة الاقتصادات الأفريقية على نحو فعال في الاقتصاد العالمي ويسرّ التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو، حسبما يكون مناسباً، أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع تدفق الاستثمار المباشر

الأجنبي وتيسيره بعدة طرق، من بينها توفير القروض لأغراض التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

٢٦ - **تلاحظ أيضاً** أهمية التشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة القطاع غير النظامي في أفريقيا؛

٢٧ - **تؤكد** أن التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التنمية الصناعية الشاملة، والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرات المنتجة في أفريقيا يمكن أن تولد فرص عمل ومصادر دخل للفقراء وأن تشكل بذلك محركاً للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛

٢٨ - **تشير إلى التزامها** بتوسيع وتعزيز مساهمة البلدان النامية ومشاركتها، بما فيها البلدان الأفريقية، في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير والإدارة الاقتصادية العالمية؛

أولاً

الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

٢٩ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ الشراكة الجديدة في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، بذل الجهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنشاء مؤسسات الحكم وتعزيزها وتهيئة بيئة مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة وإقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بغرض تحقيق التنمية؛

٣٠ - **ترحب أيضاً** بالتعاون بين منتدى القطاع الخاص الأفريقي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجع على تعزيز هذه الشراكة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دعماً لتنمية القطاع الخاص الأفريقي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتسق مع القرارات التنفيذية ذات الصلة التي يتخذها الاتحاد الأفريقي؛

٣١ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي والجهود التي يواصل بذلها الاتحاد الأفريقي في سبيل إعمال الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢١٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٩٦/٦١ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٣١٠/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتؤكد الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مجالي السلام والأمن؛

٣٢ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة عمله الأولى الممتدة لعشر سنوات بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، وتشجع في هذا الصدد البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم للجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز قدراتها؛

٣٣ - **تكرّر تأكيد التزامها** بمواصلة تعزيز تعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة، وتدرك في الوقت ذاته أن الموارد الوطنية تتأثّر من النمو الاقتصادي في المقام الأول، مدعوماً ببيئة مؤاتية على جميع المستويات؛

٣٤ - **تعترف** بالتقدم المحرز في كفالة حرية تنقل الأشخاص، وكذلك حركة السلع والخدمات في أفريقيا، وفي هذا الصدد ترحب بتدشين منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي تضم ٢٦ دولة من الدول الأفريقية الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وفي جماعة شرق أفريقيا وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو مزيد من تعزيز التكامل الإقليمي وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧، وتُهب بمنظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في سبيل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية؛

٣٥ - **تشير** إلى التزام قادة أفريقيا بخطة التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا وبهدف تحقيق الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية، على نحو ما أعيد تأكيده في الإعلان الرسمي الذي اعتمد في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي؛

٣٦ - **ترحب** في هذا الصدد بالمناسبات الرفيعة المستوى التي نظمها مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا أثناء أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٦، بالمشاركة الوثيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومنظومة الأمم المتحدة، حول موضوع "تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة الشاملة للجميع والحكم الرشيد والسلام والاستقرار في أفريقيا"، بهدف إبراز أهمية مواءمة شراكات أفريقيا مع الشركاء الإنمائيين التقليديين والجدد والناشئين سعياً إلى دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٢)، وحشد الدعم الدولي من أجل تنفيذ كلتا الخطتين على نحو متسق ومنسق يعزز بعضه بعضاً؛

٣٧ - **ترحب أيضاً** بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمواءمة مجموعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا^(١٣) مع الأطر الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وخطة عام ٢٠٦٣، وترحب في هذا الصدد بإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية ٢٠١٧-٢٠٢٧، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين ورحبت به الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤/٧١، خلفاً لبرنامج عام ٢٠٠٦ العشري المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء القدرات، الذي انتهى في عام ٢٠١٦، وتدعو الشركاء في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة،

(١٢) القرار ١/٧٠.

(١٣) تشمل المجموعات التي اعتمدها آلية التنسيق الإقليمي في دورتها السابعة عشرة: (أ) النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والصناعة والتجارة والتكامل الإقليمي؛ و (ب) تطوير البنى التحتية؛ و (ج) تنمية رأس المال البشري، والصحة، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار؛ و (د) التنمية الاجتماعية، والعمل، وإيجاد فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والهجرة والتنقل؛ و (هـ) المرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب؛ و (و) المسائل الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث؛ و (ز) البيئة والتحضر والسكان؛ و (ح) الدعوة، والإعلام، والاتصالات، والثقافة.

إلى مواصلة دعم آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في سبيل تحقيق أهدافها، بسبل منها تخصيص الأموال اللازمة لدعم تنفيذ أنشطتها؛

٣٨ - **تشدد** على أهمية تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك في تعزيز التنفيذ المتكامل والمتسق لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

٣٩ - **ترحب** بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة تقيّد ٣٦ بلداً أفريقياً بصفة طوعية بالآلية وإنجاز عملية استعراض الأقران في ٢٠ بلداً، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض تلك، وتحت في هذا الصدد الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها وتشجّع على مواصلة تعزيز العملية التي تضطلع بها الآلية توجيهاً للكفاءة في أدائها؛

٤٠ - **ترحب أيضاً** باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في دورته الخامسة والعشرين، إعلان عام ٢٠١٥ سنة تمكين المرأة والتنمية من أجل تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

٤١ - **ترحب كذلك** بقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إعلان سنة ٢٠١٦ العام الأفريقي لحقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة، وبالإعلان الذي اعتمده في هذا الصدد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية السابعة والعشرين المعقودة في كيغالي، في تموز/يوليه ٢٠١٦، بما في ذلك قرار حماية وتعزيز ما للمرأة من حقوق الإنسان، وتعرب عن تقديرها للجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٤٢ - **ترحب** بانخاض مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية السابعة والعشرين قراراً يعلن سنة ٢٠١٧ عام جني العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب؛

٤٣ - **تشجع** البلدان الأفريقية على التعجيل بتحقيق هدف الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا، وترحب بالالتزام الذي تعهد به قادة أفريقيا بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من النفقات العامة للزراعة وضمناً كفاءتها وفعاليتها، وتعيد في هذا الصدد تأكيد دعمها للالتزامات الواردة في إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، في ظل القيادة القوية للبلدان الأفريقية؛

٤٤ - **ترحب** بمشاركة ٥٠ بلداً أفريقياً في تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ولا سيما بالتقدم الجدير بالثناء الذي أحرزته البلدان الأفريقية الـ ٤٤ والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأربع التي وقعت اتفاقات وتعهدت بالعمل على تحقيق معدل نمو سنوي في الزراعة قدره ٦ في المائة، وتخصيص نسبة ١٠ في المائة على الأقل من الإنفاق العام للقطاع الزراعي، عند الاقتضاء، وإذ تلاحظ مع التقدير أن ١٢ بلداً قد حققت أو تجاوزت اليوم الهدف المتمثل في إنفاق نسبة ١٠ في المائة من مخصصات الميزانية، بينما ينفق حالياً ١٣ بلداً آخر ما بين ٥ و ١٠ في المائة؛

٤٥ - **تشجع** البلدان الأفريقية على تعزيز البنى التحتية المحلية والإقليمية وتوسيع نطاقها وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي والقاري، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد ما تضطلع به اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بمبادرة الرؤساء لدعم البنى التحتية من عمل من أجل مواصلة تعزيز تطوير البنى التحتية في القارة الأفريقية بالتعاون مع المعنيين من الشركاء في التنمية؛

٤٦ - **تشجع أيضاً** البلدان الأفريقية على الحفاظ على الاتجاه المتمثل في زيادة الاستثمار في تطوير البنى التحتية، بما في ذلك من خلال تعزيز حشد الموارد المحلية، وتحسين كفاءة الاستثمار الحالي في البنى التحتية؛

٤٧ - **تشجع كذلك** البلدان الأفريقية على مواصلة الجهود للاستثمار في التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز القيمة المضافة والتنمية الصناعية؛

ثانياً استجابة المجتمع الدولي

٤٨ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

٤٩ - **ترحب أيضاً** بشتى المبادرات المهمة التي قامت بها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية وغيرها من المبادرات، وتشدد على أهمية التنسيق بين المبادرات المتعلقة بأفريقيا وضرورة تنفيذها على نحو فعال بروح من التعاون القائم على تحقيق مصلحة الجميع ومن أجل بناء مجتمع للبشرية يربطه مستقبل مشترك، وتقر في هذا الصدد بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل التنمية، بما في ذلك في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

٥٠ - **تسلم** بأن مبادئ التشاور المكثف والإسهام المشترك والفوائد المشتركة تشكل أساس الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتشجع على بذل مزيد من الجهود لتعزيز التعاون مع أفريقيا بغية تشجيع الترابط في مجالات السياسات والنقل والتجارة والمالية وبين الشعوب من أجل تنمية أفريقيا؛

٥١ - **تحث** على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة والوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

٥٢ - **ترحب** بتأسيس المنتدى العالمي للشراكة مع أفريقيا باعتباره آلية لإطلاع العمليات العالمية الأوسع نطاقاً على مصالح أفريقيا ووجهات نظرها؛

٥٣ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء التصحر وتدهور الأراضي والجفاف التي لا تزال تؤثر سلباً في القارة الأفريقية، وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني

من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(١٤)، بما في ذلك خطتها وإطار عملها الاستراتيجيان لفترة العشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)^(١٥)، على نحو فعال من أجل التصدي لهذه الحالة؛

٥٤ - **تقرر** بأن أفريقيا هي من أقل المناطق إسهاماً في تغير المناخ وأنها شديدة التأثر بعواقبه الوخيمة والتعرض لها، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يواصل دعم أفريقيا في الجهود التي تبذلها من أجل التكيف وتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل تشمل نقل التكنولوجيا ونشرها بشروط متفق عليها وبناء القدرات وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها وفقاً للالتزامات القائمة، وتؤكد الحاجة إلى التنفيذ التام للنتائج المتفق على عليها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ^(١٦)، بما في ذلك اتفاق باريس^(١)؛

٥٥ - **تلاحظ** التقدم المحرز في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتتطلع إلى تنفيذ نتائجه في موعدها المحدد؛

٥٦ - **تكرر تأكيد** أهمية دور التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي المطرد المنصف الشامل للجميع ومحرك للتنمية المستدامة، وبالأخص مساهمتها في خلق فرص عمل في ظل ارتفاع معدلات بطالة الشباب في أفريقيا، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشدد على ضرورة مقاومة التوجهات الحمائية؛

٥٧ - **تكرر أيضاً تأكيد** ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتسلم بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي وبناء قدرتها على المنافسة عن طريق الاضطلاع بمبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٥٨ - **تحث** الدول بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل، ولا سيما في البلدان النامية؛

٥٩ - **تشدد** على أهمية توقي أزمات المديونية والتحلي بالبصيرة في تدبيرها، وتدعو إلى إيجاد حل شامل مستدام لمشاكل الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، وتقر بما لتدابير تخفيف عبء الديون، على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك إلغاء الديون حسب الاقتضاء، وللمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعادة هيكلة الديون من دور مهم؛

٦٠ - **تكرر التأكيد** على أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمراً حاسماً، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة

(١٤) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1954, No. 33480.

(١٥) A/C.2/62/7، المرفق.

(١٦) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً، ويثلج صدرها أن بلدانا قليلة حققت أو تجاوزت التزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما بلغت هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً أو تجاوزته، وتحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود إضافية ملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٦١ - **تؤكد** أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية وعنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه، وتسلم بأهميته المتزايدة وماضيه المختلف وخصوصياته، وتشدد على أنه ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب كتعبير عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، على أساس تجارها وأهدافها المشتركة، وينبغي أن يظل هذا التعاون مسترشدا بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وانتفاء المشروطة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة؛

٦٢ - **ترحب** بزيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتشجع البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى مواصلة تحسين فعالية تنميتها وفقا للأحكام الواردة في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(١٧)، وتلتزم بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي؛

٦٣ - **تدعو** أن وضع آليات ابتكارية لتمويل يمكن أن يسهم على نحو إيجابي في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي وأن هذا التمويل ينبغي أن يكون مكملا للمصادر التقليدية لتمويل وليس بديلا عنها، وتؤكد أهمية توسيع نطاق المبادرات القائمة ووضع آليات جديدة، حسب الاقتضاء، في الوقت الذي تسلط فيه الضوء على التقدم الكبير المحرز حتى الآن في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية؛

٦٤ - **ترحب** بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنويعها بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ المبادرات الأخرى من قبيل عقد المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرتا، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا^(١٨) وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال التي تسهم بشكل مجد في جهود البلدان التي التزمت بها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والشفافية والمساءلة والإدارة القائمة على تحقيق النتائج، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة على نحو تام؛

٦٥ - **تدعو** الشركاء في التنمية إلى مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود من أجل تعزيز النظم الصحية الوطنية، بطرق منها إتاحة وإيجاد موظفين مهرة في القطاع الصحي

(١٧) القرار ٢٢٢/٦٤، المرفق.

(١٨) A/63/539، المرفق.

ومعلومات وبيانات صحية يمكن التعويل عليها وبنى تحتية للبحوث والقدرات المخترية، وإلى توسيع نطاق نظم المراقبة في القطاع الصحي، بما في ذلك دعم الجهود المبذولة لمنع تفشي الأمراض، بما فيها أمراض المناطق المدارية المهملة، والوقاية منها ومكافحتها، وتكرر في هذا السياق دعمها لإعلان كمبالا وبرنامج العمل العالمي ومؤتمرات المتابعة للتصدي لأزمة عمال القطاع الصحي الخطيرة في أفريقيا؛

٦٦ - **تقرر** بضرورة أن ينسق شركاء أفريقيا في التنمية الداعمين للزراعة والأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا جهودهم لتنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة والإعلان المتعلق بتحقيق الأمن التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا، والتركيز على دعم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا واستخدام إطاره للنتائج الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من عمليتي تصميم وتنفيذ الخطط الاستثمارية الوطنية والإقليمية للبرنامج لتنسيق التمويل الخارجي، وتحيط علماً في هذا الصدد بإعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي^(١٩)؛

٦٧ - **تقرر أيضاً** بضرورة أن ينسق شركاء أفريقيا في التنمية جهودهم في مجال الاستثمار في البنى التحتية للتركيز على دعم برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وترحب في هذا الصدد بانعقاد مؤتمر القمة لتمويل البنية التحتية في أفريقيا في داكار يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي اعتمد برنامج عمل داكار الرامي إلى تعبئة الاستثمارات من أجل مشاريع تطوير البنى التحتية، بدءاً بـ ١٦ مشروعاً من المشاريع المقبولة مصرفياً تم تحديدها انطلاقاً من خطة العمل ذات الأولوية ضمن برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وتهيب بالشركاء في التنمية دعم تنفيذ برنامج عمل داكار؛

٦٨ - **ترحب** بالمنتدى العالمي الأول للبنى التحتية الذي عقد في واشنطن العاصمة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وتشير في هذا الصدد، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٢٠)، إلى أنه ينبغي الاستماع إلى طائفة أكثر تنوعاً من الأصوات، لا سيما أصوات البلدان النامية، بغية تحديد ومعالجة ثغرات البنى التحتية والقدرات، وبخاصة في البلدان الأفريقية من بين بلدان أخرى، وأنها ستسلط الضوء على فرص الاستثمار والتعاون، وستعمل على ضمان اتسام الاستثمارات بطابع مستدام من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛

٦٩ - **تدعو** جميع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم جهود البلدان الأفريقية في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ودعمه ومساعدة البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، مثلاً بتشجيع التدفقات المالية الخاصة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز الاستثمار الذي تقوم به القطاعات الخاصة في أفريقيا وتشجيع وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان الأفريقية بشروط متفق عليها والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة، بما يتسق مع أولويات تلك الشراكة وأهدافها والنهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٧٠ - **تسلم** بضرورة أن يحسن شركاء أفريقيا في التنمية ما يقدمونه من دعم لتعزيز نظم البيانات الوطنية في البلدان الأفريقية كي تصبح أكثر تلبية للاحتياجات من البيانات اللازمة للمتابعة

(١٩) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢٠) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

والاستعراض المتكاملين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، بما في ذلك تحسين قدرتها على جمع بيانات عالية الجودة ومصنفة وحسنة التوقيت وتحليل تلك البيانات وإنتاجها؛

٧١ - **تكرّر تأكيد** الالتزام بمضاعفة الجهود لإحداث تقليص كبير في التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي تمسياً مع خطة عمل أديس أبابا؛

٧٢ - **ترحب** باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢١٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة؛

٧٣ - **تؤكد** أهمية الدعم الذي يقدمه شركاء أفريقيا، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، والجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في تعزيز حشد الموارد المحلية، بوسائل منها بناء القدرات الوطنية، وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يفضي إلى نقل التكنولوجيا؛

٧٤ - **تؤكد** أن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع مسائل لا غنى عنها لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب في هذا الصدد بتعاون الأمم المتحدة والشركاء في التنمية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية ودعمهم لها في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٧٥ - **ترحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وبالأخص البلدان الأفريقية الستة التي أنشأت اللجنة تشكيلات قطرية خاصة بها؛

٧٦ - **تحث** المجتمع الدولي على أن يواصل إيلاء الاهتمام الواجب لأولويات أفريقيا، بما في ذلك الشراكة الجديدة، اتساقاً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٧٧ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وأن تشدد بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعماً للشراكة الجديدة وتقييمها ونشر المعلومات عن ذلك؛

٧٨ - **تشدد** على ضرورة أن تتولى أفريقيا زمام العملية التي تضطلع بها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان الأفريقية، بناء على طلبها، في تنفيذ برامج عملها الوطنية المنبثقة من العملية؛

٧٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للشراكة الجديدة، في ضوء المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، وتحيب في هذا الصدد بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها في مجال إرساء المعايير وأنشطتها التنفيذية؛

٨٠ - **ترحب** بإنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وتدعو الدول الأعضاء وجميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى الإسهام في كفالة فعالية وموثوقية عملية الاستعراض عن طريق التعاون على جمع البيانات وإجراء التقييمات؛

٨١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً شاملاً عن تنفيذ هذا القرار استناداً إلى المعلومات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في الشراكة الجديدة.